المجلة التونسية للدراسات الفلسفية عدد 50- 51 / السنة 2011 : 47-53

المقاومة بين التبرير والمشروعية

خالد البحري*

إن النظر في أفق الإنسان الأنطولوجي - الايتيقي يكشف اليوم حالات من الترحّل تمتنع عن التسوير وينبّه إلى مسارات من السفر تأبى المحاصرة. ولعلّ الجهد أو المكابدة التي تدفع بالكائن، في مغامرة الوجود العصية تلقائيا عن الاختزال ونحت الكيان الممتنع طبيعيا عن الصهر، إلى منازلة أضرب المحن ومدافعة أشكال الوهن والتصدي إلى تهديدات الفوضى واللامعنى والإفلات من مفاعيل الهيمنة والتسطيح والتدجين والأسطرة التي تتحكم راهنا في تدبير العالم يدعونا إلى التفكير في سبل الممانعة وآليات الرفض وشروط المقاطعة بما هي اقتدارات ايتيقية تخترق تجاربنا اليومية وتتدخل في تصريف أبعاد تفكيرنا وعلاقاتنا وتجتاح مساحات من قولنا وفعلنا وانفعالنا.

ولذلك فإنّ قصدنا في هذه المحاولة هو أن نتفحص إمكانات التفكير في مفهوم بدا لنا حركيّا ومتقلّبا وسيّالا تنعقد عنده أشكال رفضية مختلفة هو مفهوم المقاومة (Résistance).ولعلّنا لا نعدوالصواب إن قلنا إننا بالاشتغال على هذا المفهوم نمس حقولا دلالية متشعبة (بعضها ابيستيمولوجي وبعضها سيكولوجي، إلخ) نرتاد فيها مجاهل القول ومضايق الفكر. بل إن امتحان أبعاد المقاومة ومقاربتها من جهة ما يشرعها أو ما يبررها يلزمنا رأسا بالانصراف عن الوجهة الايديولوجية التي يمكن

*باحث وأستاذ فلسفة - تونس.

أن يتورّط فيها القول أو أن ينساق إليها المرء انسياقا. وقد رأينا أن نوزع مادة مداخلتنا على مسألتين اثنين:

المسألة الأولى : دلالات المقاومة

المسألة الثانية : المقاومة بين التبرير والمشروعية

المسألة الأولى : دلالات المقاومة

أ- الدلالة الحقوقية أو في المقاومة باعتبارها حقّا مشروعا.

يصرح كل من م.هاردت وأ. نيغري في كتابهما « الإمبراطورية» أنّ» الأسئلة المطروحة اليوم هي : لماذا مازالت الحالات لكفاحية والنضالية تبرز إلى السطح؟ لماذا باتت أشكال المقاومة أكثر عمقا؟ و لماذا يعود الصراع، باستمرار إلى التفاقم و بزخم جديد؟» [1].إنّ هذه الأسئلة تؤكد أن التاريخ البشري يزخر بممارسات متراكمة تدعو الأفراد كما الجماعات والأقليات والدول إلى التعبير عن مواقفها الرفضية وفق أساليب مختلفة ومتجدّدة ومبتكرة. فمن التمرّد المفتوح والثورة إلى الانقلاب العنيف على النظام السياسي ومن العصيان المدني والمعارضة إلى الممانعة والاحتجاج والانتفاضة، يبدو أنّ ممارسات الإنسان الفعالة أو الانفعالية تدعونا إلى التساؤل: ضمن أي معنى يمكن أن تعدّ المقاومة حالة كفاحية؟ هل يمكن اعتبارها حقا أم واجبا؟وفق أية شروط معيارية يمكن بمقتضاها أن نقرأ في المقاومة ذلك التفاعل الدائم الذي يكون بين الوسائل والغايات ؟

إنّ مسألة الحق في المقاومة مسألة كلاسيكية [2] ولكنها صارت جوهرية منذ أن أصبحت مطالبة الأفراد بحقوقهم أولى من التزامهم بأداء واجباتهم. فإذا كان القانون هو ما يجب علينا أن نطيعه ونمتثل له لأنه يعيّن الحق ويعترف للمواطنين بما لهم وما عليهم فهل يجوز، تبعا لذلك، أن نثور عليه ونقصيه ومن ثم مقاومته؟ بعبارة أخرى، إذا كان القانون هو ما كان مشروعا فهل يمكن بالضرورة أن نعدّه ما هو عادل ؟ هل وجد في الماضي أو يوجد في الحاضر واجب يأمر برفض الانصياع للقانون و تطبيقه و الامتثال له؟

1-مايكل هاردت وأنطونيو نيغري، الامبراطورية ،تعريب فاضل جتكر،مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.

2 – نعثر على مبدا حق المقاومة في المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الانسان والمواطن لسنة 1789.

تتيح لنا العودة إلى بعض التصورات الأكثر واقعية من تلك التي تطلب من الجميع أداء واجباتهم تجاه الجميع كلّفهم ذلك ما كلفهم[3] تبيّن أنّ الناس لم يتوقفوا عن التنازع لأجل التمتع بحقوق أكثر ولأجل عدالة أفضل ولذلك كثيرا ما غامروا بحياتهم نصرة للحق ولعلّنا نستحضرهنا صورة سقراط الذي رفض عصيان القانون الأثيني وأبى شجبه ظلما وجورا إلى لحظة وفاته.فإذا كان عصيان القانون الأثيني ليس، بالنسبة إلى سقراط، واجبا وإنما على العكس من ذلك يمثل هذا الخضوع غير المشروط للشرعية القائمة شرط امتحان المواطنين في مواطنتهم بمعنى أنّ الاحترام المطلق للقوانين هو الذي يؤكد الطبيعة المقدسة للمؤسسات والقيمة العليا للنظام المشرّع والقائم، فإن السؤال الذي يطرح هاهنا هو التالي : ما الذي يدعونا إلى وجوب طاعة القانون، مهما كانت الظروف؟ لماذا يفترض الامتثال للقانون العدول عن كل شكل من أشكال النقد؟ ألا يمكن أن يكون عصيان القانون واجبا؟

يقول هيغو غروثيوس في كتابه حق الحرب وحق السلم:» من الضروري هاهنا أن نرفض قبل كل شيء رأي أولئك الذين يريدون من السيادة أن تقوم في الشعب أينما كانت وبدون استثناء ،على نحو يكون من المسموح له أن يقمع الملوك و يقتص منهم كلّما قاموا باستخدام سيء لسلطتهم«[4].إذا كنا نطيع القانون باعتباره يسنّ باسم الصالح العام بمعنى أنه على جهة التعريف، يكون كليا أو كونيا معبّرا عما يسميه روسو» الإرادة العامة» المعبرة بدورها عن الـ» مصلحة المشتركة» فإن « الحرية الحق « لا تكون إلا في « طاعة القانون» أي أنّ العصيان في هذه الحالة سيؤدي إلى تفكك الجسم الاجتماعي لأن من يعصي القانون يمنع نفسه حقا لا يعترف به للآخرين أي أننا سنضع حدّا للمساواة بين المواطنين . أضف إلى ذلك أنّ الذي يعصي القانون يمنح لنفسه منزلة متناقضة فهو يعطي لنفسه حقوقا دون الالتزام بواجبات .

إنّ هذه القراءة للمقاومة هي التي وجّهت التفكير الفلسفي من سقراط إلى كانط[5] على الأقل حيث لا مجال للرد على الخرق السلطوي للقانون بخرق القانون من طرف من أغتصب حقّه ذلك أنه « لا يوجد شخص حكيم لم يدرك كم سبب هذا الرأي من شرور وكم بإمكانه ، فضلا عن ذلك، أن يتسبب فيها إذا ما نفذ بعمق في العقول »[6].

---

3 – تصور أوغيست كونت مثلا

4 – Grotius H ., *Le Droit de la guerre et de la paix*,P.U.F., Paris ,1999,p.99.

5 – راجع خاصة الفصل الرابع من كتاب الاستاذ عبد العزيز العيادي ، فلسفة الفعل ، مكتبة علاء الدين،صفاقس – تونس ،ط.1،2007،ص.163.

6– مرجع مذكور

كما أن « قدسية» النظام الاجتماعي هي التي تبرر -حسب روسو- ضرورة صون القانون واستبعاد إمكانية العصيان أو التمرد أو الانتفاضة (Soulèvement) [7].
لكن ألا يعلمنا التاريخ أن القوانين ليست بالضرورة جيّدة أو خيّرة أو كونية على وجه الاطلاق؟ ألا يمكن أن تتحول عقلانية القانون إلى استبدادية الأهواء والأطماع؟

يعتبر ج. لوك أن المقاومة حق إذا ما قام المشرع بانتهاكات تتعدى على حرمة الشخص الحقوقية أو إذا ما فعل في تناقض مع غايته. معنى ذلك أن كل مقاومة ليست بالضرورة تمردا (Rébellion) وإنما اغتصاب الحق والطغيان هما الحالتان اللتان تدفعان إلى سلوك نهج المقاومة[8]. وغير بعيد عن تحليلات لوك يتحدث روولس عن حالة العصيان المدني[9] (نعثر في نظرية العدالة على تحليل هام لمختلف تنويعات العصيان المدني (Désobéissance). معتبرا أنه ليس في قطيعة كلية مع النظام السياسي (الفعل ضد قانون ما باسم بواعث سياسية أو أخلاقية) كما هو الحال في الثورة (révolte) لأنه إذا ما كان العصيان المدني ينطوي على «شعور مشترك بالعدالة» في نظام ديمقراطي [10]،فإن التمرّد « يمثل شكلا من الانشقاق (Dissidence) يقيم في تخم الوفاء بالقانون[11] ويعد المفكر الأمريكي هنري ديفيد طورو H.D.Thoreau من أكبر المدافعين عن حق العصيان المدني[12] ذلك

7- وفي السياق ذاته اعتبر كانط أن واجب الطاعة واجب مطلق يقول: «إن كل معارضة للسلطة التشريعية العليا وكل تمرد يهدف إلى ترجمة الغضب إلى أفعال و كل انتفاضة تتفجر عصيانا ‘ هي في الجمهورية الأخطر والأحق بالإدانة لأنها تقض على أساسها ذاته » Kant E., *Théorie et pratique,trad.*L.Guillermit ,Vrin,Paris,1964,p.42. ويضيف في سياق آخر قائلا : «ليس ثمة إذن أية مقاومة للشعب ضد الحاكم المشرع للدولة تكون مطابقة للحق .إذ لا يمكن إقامة دولة قانونية إلا بالخضوع إلى إرادته الكلية المشرعة، وبهذا المعنى ليس ثمة حق عصيان وبدرجة أقل ليس ثمة حق تمرد.» Kant E., Métaphysique des mœurs ,première partie Doctrine du droit. ,trad.A.R enault,flammariom, Paris ,1994,P.134.

8- راجع :رسالة في الحكم المدني ، نقله من الأصل الانكليزي إلى العربية ماجد فخري،اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع،بيروت ،1959.و أنظر كذلك

9- Rawls J.,*Théorie de la justice ,traduit de l'Anglais* (Etats- Unis)par Cattrine Audard ,Ed .du Seuil,Paris,1997.

10- الفقرة 55(p.406)

11- الفقرة نفسها (p.407)

12- وهو الذي رفض سنة 1846 دفع الضرائب احتجاجا على ممارسة أمريكا للاستعباد و الاضطهاد ضد المكسيكيين

أنه كان على قناعة كبيرة بأن الأمر يعود إلى ضمير كل فرد (أو اعتراض الضمير L'objection de conscience على حد عبارة روولس) ولا إلى أي سلطة أخرى في أن يتخذ موقفا من صحة السبب وسلامته يقول:» إن الإكراه أو الإلزام الوحيد الذي يكون ملقى ، صوابا، على عاتقي يتمثل في الفعل في كل لحظة في تطابق مع الفكرة التي أكوّنها عن الخير»[13].

خلاصة القول إن «المقاومة حق لكل ذات حقوقية تطالب بها أو تعبر عنها بأقوالها وأفعالها (...) ولهذا السبب ليس لنا أن نخلط بين المقاوم وبين مجرم الحق العام الذي يعمل لصالحه الخاص بينما المقاوم يكتب ويفعل من أجل مصلحة عامة متعلقة بالخير العام»[14].

ب – الدلالة الحيوية في المقاومة باعتبارها اقتدارا أنطولوجيا للكائن:

إذا كان الحق يفهم في سياق الفلسفة السبينوزية على أنه اقتدار كل كائن على الوجود وعلى الفعل بحرية أي أنه ذلك الاقتدار الذي يكون محايثا يعبّر عنه الكوناتوس وليس قدرة برّانية مسلّطة على الكائنات من خارجها، فإنّ المقاومة تكون حقا طبيعيا ذلك أنّ الطاعة لدى سبينوزا ليست هي التي تصنع المواطنين وإنما هي فقط، حتى تلك العقلانية، تصنع رعايا.

إن المواطن يعرّف جماعيا و ديناميكيا بالتمتع بالحقوق(حياته ذاتها باعتباره فاعلا اجتماعيا– تاريخيا) ومن ثم باقتداره على الدفاع عن حقوقه الحيوية، بل مدّها أو تمديدها داخل بناء غير محدّد للحياة الإنسانية مدركة من جهة أنها حرية.

إن المقاومة الفعّالة للضيم والاضطهاد (oppression) هي التي تصنع المواطن. فالاقتدار على المطالبة (la revendication) هي الضمان ذاته للدفاع الدائم عن حق فعلي وحقيقي. في هذه الجهة من الاستعدادات القانونية، أن يكون بمستطاعك أن تدافع عنه وأن تطالب به أي أنه لا أحد يكون له أكثر مما له من اقتدار أي أنّ لا أحد له الحق في ما لا يستطيعه.

لعلّنا نفهم من خلال ذلك أن سبينوزا يهتم بالحقيقة الفعلية (réalité effective)

13- Thoreau A.D., *La désobéissance civile* ,éd.,Michel Granger,10/18,p48.

14 - Lejbowicz A.,*Esquisse sur le sens de le portée du droit de résistance - en droit inte national contemporain*, in *le droit de résistance ,XIIe-XXe siécle*,éd.,Ecole Normale de Fontenay-aux-roses, Paris ,2000,p.291-292.

أما القانوني (le juridique) فهو ليس في ذاته إلا نتيجة ووسيلة ضعيفة. وإذا كان القانون ضروريا فإن ذلك لا يعني أنّه اقتدار واقعي. ما هو، تبعا لذلك، المجتمع الذي يكون ،فعليا ،مستقلا؟ إنّه جسم سياسي يتألف من تدبير أصيل قادر على تشييد ثقة أو أخوة تكون هي ذاتها أصيلة يتمّ بمقتضاها الاستمتاع فعليا بالعيش المشترك (le vivre ensemble) ضمن شعور بالمساواة واختراع غير محدّد للحرية.

ج- الدلالة السياسية أو في المقاومة باعتبارها على صلة» بالسياسة الحيوية»

يقول فوكو: « إننا دائما على حق في أن نثور أو نشق عصا الطاعة » معنى ذلك أنه حيثما توجد سلطة توجد مقاومة أي أن القول بان العلاقات السلطوية توجد بالنظر إلى تعدّد نقاط المقاومة فإن ذلك يعني أن نقاط المقاومة توجد في كل مكان في الشبكة السلطوية[15].

إنة هناك أشكال من المقاومات يتعذر وجودها إلا في الحقل الاستراتيجي للعلاقات السلطوية شأن : مقاومات ممكنة، ضرورية، مستبعدة، عفوية، وحشية، منعزلة، متفق عليها، عنيفة، متضاربة، سريعة في قبول التسوية، مهتمة أو مستعدة للتضحية.

وبما أن شبكة العلاقات السلطوية تشكل في النهاية نسيجا سميكا يخترق المؤسسات والأجهزة دون أن ينحصر فيها فكذلك الأمر بالنسبة إلى نقاط المقاومة ذلك أن انتشارها يخترق مختلف الترتيبات الاجتماعية والوحدات الفردية. لكن ما الفرق بين الثورة والمقاومة في هذا السياق ؟

يقول فوكو: «إن الترميز الاستراتيجي لنقاط المقاومة هو الذي يجعل ثورة ما ممكنة»[16] معنى ذلك أنه طالما أن نقاط المقاومة وعقدها ومراكزها تنتشر بكثافة متفاوتة في الزمان والمكان، فإنه يمكن القول إنه إذا « كانت الدولة تواجهها الثورة فإن السلطات تواجهها مقاومات ذلك أنّ ما يناوئ السلطات هي النضالات القطاعية»[17] وفي السياق نفسه يقول م.هاردت و أ.نيغري:» إن المناضلين يقاومون التحكم الامبراطوري بأسلوب إبداعي خلاق[18].

15- راجع : فوكو (ميشيل) ، المراقبة والمعاقبة ، ترجمة علي مقلد ، مراجعة و تقديم مطاع صفدي ، مركز الانماء القومي ، بيروت، 1990.

16- المرجع نفسه.

17- عبد العزيز العيادي، مرجع مذكور .

18- مرجع مذكور.

2- المقاومة بين المشروعية والتبرير

إذا كان بإمكان السلطة أن تمتنع عن كل تبرير(Justification) طالما أنها غير منفصلة عن وجود الجماعات السياسية فإن ما هو ضروري بالنسبة إليها هو المشروعية(légitimité). وفي هذا السياق اعتبرت حنّا آرندت،[19] أن الخلط بين التبرير والمشروعية يمثل مصدر أخطاء وأشكال من التعسف والاضطراب. إن مشروعية السلطة التي تستمدها من الواقعة الأصلية للإجتماع البشري يمكن أن تبحث عن الاستنجاد بالماضي لكن التبرير يستند إلى هدف يقع تحقيقه في المستقبل. وعلى هذا الأساس فإن النظر إلى المقاومة باعتبارها عنفا فحسب يجعلها فعلا قابلة دائما للتبرير دون أن تكون أبدا مشروعة ولذلك اعتبر آلان في كتابه خواطر حول السلطات أنّ» المقاومة والطاعة هما فضيلتا المواطن إذ هو بالطاعة يؤمّن النظام وبالمقاومة يضمن الحرية«[20] ومعنى ذلك أنّ طاعة الفرد للسلطة لا يعني أنّه مطالب بالخضوع الأعمى لها وإنما عليه دائما أن يستأنف حقه في الاحتكام إلى المقاومة أو بلغة آلان:» أن نطيع في مقاومة«[21] وتلك بعض فضائل النقد باعتباره مقاومة مشروعة .

19- Arendt H., *Du mensonge à la violence*, traduit de l'Anglais par Guy Durand, Calmann-Lévy, Paris ,1972.

20- Alain, *Propos sur les pouvoirs*, Gallimard, Paris, 1985.

21- *Ibid*